

## واقع المذهب المالكي ومكانة فقهاءه خلال العهد الزياني

### The reality of the Maliki school of thought and the status of its scholars during the Zayani era

د. إبراهيم مشراوي

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

brahimmechraoui2@gmail.com

تاريخ الارسال: 2020-09-20 تاريخ القبول: 2021-03-21 تاريخ النشر: 2021-04-10

#### الملخص:

مر المذهب المالكي بفترات عصيبة خاصة خلال العهد الموحي كادت أن تؤدي إلى زوال العمل به، كما لقي فقهاؤه محاربة وتضييقا شديدين من طرف حكام هذه الدولة، ورغم كل تلك الظروف فقد عاد العمل بالمذهب المالكي خلال العهد الزياني؛ وحظي فقهاؤه بمكانة اجتماعية عالية، ولقوا عناية بالغة من طرف سلاطين الدولة الزيانية، وهو أمر ساعد على ترسخ المذهب وازدياد العلماء المشتغلين به حيث كثر إنتاجهم الفكري حتى صار مذهب الدولة الرسمي. الكلمات المفتاحية: المذهب المالكي؛ الدولة الزيانية؛ الفقهاء؛ الموحديّة.

#### Abstract:

The Maliki school went through especially difficult periods during the Almohad era that almost led to its demise, and its jurists were also faced with severe war and restrictions on the part of the rulers of this state, and despite all these circumstances, the work of the Maliki school returned during the Zayani era. Its jurists achieved a high social status, and they received great care by the sultans of the Zayani state, which helped to consolidate the doctrine and increase the scholars working in it, as their intellectual production increased until it became the official state doctrine.

**Key words:** The Maliki school of thought The Zaian state; Jurists; Monotheism.

\* المؤلف المراسل: إبراهيم مشراوي، الإيميل: brahimmechraoui2@gmail.com

من الثابت تاريخيا أن دولة الموحدين قد عملت على محاربة المذهب المالكي وحاولت طمسه حتى كادت أن تمحوه، لولا تمسك الفقهاء بمذهبهم وثباتهم على مواقفهم، ورغم أن العمل بالمذهب المالكي في عهد الدولة الموحدية قد اختفى وحل محله المذهب الظاهري، ومن هنا يمكننا التساؤل كيف تمت العودة إلى العمل بالمذهب المالكي في العهد الزياني؟ وكيف كانت مكانة فقهاء المالكية في الأوساط العلمية والاجتماعية؟ ومتى وكيف كانت نشأة التيار الفقهي في المغرب الأوسط؟ ومن هم أبرز أعلام هذا التيار خلال العهد الزياني؟ وماهي أهم انتاجاتهم الفكرية؟

طغى على الساحة الفكرية في الدولة الزيانية الجانب الديني، وقد مثله ثلة من العلماء الذين اشتهروا بثقافتهم العالية، وشهرتهم الواسعة وساهموا في تنشيط الحركة الثقافية وتفعيلها من خلال الاشتغال بالعلوم العقلية والنقلية، وكان من بين هؤلاء العلماء من غلب عليه الجانب الفقهي، خاصة المذهب المالكي الذي يمثل مذهب الدولة الرسمي، حيث شجع سلاطين بنو زيان العودة إلى العمل به من خلال الاعتناء بعلمائه وتوفير الرعاية لهم، وكذلك من خلال بناء المؤسسات الدينية والمدارس التعليمية التي تقوم على خدمته.

## 1- مفهوم الفقه لغة :

الفقه هو اسم علم من العلوم المدونة<sup>1</sup> أو هو عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه<sup>2</sup> ولغة هو الفهم العميق النافذ الذي يتعرف غايات الأقوال والأفعال<sup>3</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دَرَأْنَا لِحَبَّتِهِمْ كَثِيرًا مِّنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾<sup>4</sup>، والفقه معناه أيضا إدراك معاني الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَأَحْلِلْ غَدَّةً مِّنْ لِّسَانِي (27)﴾<sup>5</sup> وهو التصديق بالقضايا الشرعية المتعلقة بكيفية العلم تصديقا حاصلًا من الأدلة التفصيلية التي نصبت في الشرع على تلك القضايا<sup>6</sup>، وفي قوله []: {من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين} <sup>7</sup> أي يطلعه على خفايا معانيه ومقاصده.

وجاء في لسان العرب: الفقه هو العلم بالشيئ والفهم له، وغلب على علم الدين لسادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم، فجعله العرف خاصا بعلم الشريعة<sup>8</sup> شرفها الله تعالى وتخصيصا بعلم الفروع منها.

## 2- مفهوم الفقه اصطلاحا :

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية<sup>9</sup> قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ بَوَلَاؤَهُ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ بَوْلَاؤُهُمْ فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لِاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>10</sup> أي هو استنباط حكم المشكل من الواضح، قال [رب حامل فقه غير فقيه]<sup>11</sup> أي غير مستنبط ومعناه أن يحمل الرواية من غير أن يكون له استدلال واستنباط فيها، وللفقه أصول وقواعد يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال<sup>12</sup>، والفقه في الاصطلاح مقصور على معرفة ما للنفس وما عليها من الأحكام (العملية) وهذه الكلمة الأخيرة زادها الأحناف لتخرج الاعتقادات والوجدانيات<sup>13</sup> من التعريف الاصطلاحي للفقه.

أما ابن خلدون فيعرفه بقوله: « الفقه معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكرهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه»<sup>14</sup> فهو يتناول كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأحوال الشخصية وغيرها..

## 3- حالة المذهب المالكي قبيل العهد الزياني:

من الثابت تاريخيا أن دولة الموحدين قد قامت على دعوة دينية كان مذهبها مباينا لمذهب الدولة المرابطية التي اتخذت المذهب المالكي مذهبها الرسمي، لذلك نجد الكثير من خلفاء الموحدين يقفون موقف المعادي للمذهب المالكي ويحرصون على محاربتة، وبدت هذه السياسة واضحة في عهد خلفاء الدولة الأوائل، فقد أشار ابن الخطيب في شرحه لتصيدته رقم الحل، إلى أن ابن تومرت<sup>15</sup> كان ينكر كتب الرأي والتقليد وله باع في علم الكلام،<sup>16</sup> ففكرة إنكار الرأي في الفروع الفقهية متأصلة منذ عهد ابن تومرت.

كما كانت نية عبد المؤمن بن علي (541-558هـ/1147-1148م) محو مذهب الإمام مالك وإزالته من المغرب كله، يقول ابن أبي زرع الفاسي: « ثم دخلت سنة خمسين وخمسائة، فيها أمر أمير المؤمنين عبد المؤمن بإصلاح المساجد.....وتحريق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وكتب بذلك إلى جميع طلبته من بلاد الأندلس والعدوة»<sup>17</sup> لكن أمره هذا لم ينفذ ولو وقع تنفيذه كما يقول المنوني لكان جديرا بالتصريح به والتتصيص عليه<sup>18</sup> في كتب المؤرخين، لكن يبدو أن الأمر وقف عند حد الأمر به، ثم رأى عبد المؤمن أن الوقت غير مناسب لذلك.

أما في عهد أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (558-580هـ/1163-1164م)<sup>19</sup>، فقد بدأ بالتمهيد للفكرة بإنكاره للأراء الكثيرة في المسألة الواحدة، واختلاف الفقهاء حولها، فقد نقل صاحب المعجب عن أبي بكر بن الجد قوله: « لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلةٍ دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، رأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأبي هذه الأقوال هو الحق وأيها يجب أن يأخذ به المقلد؟ فافتتحت أبيتُّ له ما أشكل عليه من ذلك فقال لي وقطع كلامي: يا أبا بكر ليس إلا هذا وأشار إلى المصحف، أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داوود، وكان عن يمينه، أو السيف!»<sup>20</sup> وهي إشارة يفهم منها أن يوسف بن عبد المؤمن كان يفكر في إبطال العمل بالمذهب المالكي، وفرض العمل بالظاهر<sup>21</sup> من الكتاب والسنة على طريقة الاجتهاد، ولو اقتضى ذلك استعمال قوة السيف.

بقيت فكرة محاربة المذهب المالكي في طور الفكرة إلى أن كانت خلافة يعقوب المنصور (580-595هـ/1184-1185م)<sup>22</sup> الخليفة الموحي الثالث الذي جسدها بأن» حمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهره وأظهره يعقوب هذا»<sup>23</sup>، يفهم من هذا أن يعقوب المنصور جسّد الفكرة بصفة عملية، وإلا فإن الفكرة كان قد سبقه إليها أبوه وجده من قبل، حيث كانا يميلان إلى هذا الرأي لكنهما لم يظهره.

وقد ابتلي فقهاء المالكية بترك الاشتغال بكتب المذهب، وامتحنوا في ذلك امتحانا شديدا خاصة في خلافة يعقوب المنصور الذي أمر برفض فروع الفقه وإحراق كتب المذهب وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة،<sup>24</sup> وأن لا يفتي الفقهاء إلا من الكتاب والسنة النبوية ولا يقلدون أحدا من أئمة الاجتهاد،<sup>25</sup> بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم عن طريق استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس، فكانت كتب المذهب المالكي تجمع من عند أصحابها ويؤتى بها بالأحمال فتوضع في الساحات وتشعل فيها النار حتى انقطع « في أيامه علم الفروع وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن مجرد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون وكتاب ابن يونس ونوادير ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي وواضحة ابن حبيب وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها...»<sup>26</sup> فقد كانت نيته إزالة مذهب مالك من المغرب كله، وإحلال المذهب الظاهري مكانه، وكنتيجة لهذه الحركة الاجتهادية والنزعة المتحررة فقد ظهر حفاظ ومؤلفون في السنة وانتصر أو كاد المذهب الظاهري يومئذ بالمغرب على المستوى الرسمي.

بالرغم من أن الموحدين قد أوقفوا المحن بأصحاب الفروع وقتلوهم وضربوهم بالسياط، وألزمهم الأيمان المغلظة من عتق وطلاق وغيرهما على أن لا يتمسكوا بشيء من كتب الفقه، فإن ذلك لم يثن فقهاء المالكية عن ملازمة مذهبهم والتعصب له، بل كان أغلبهم ساخطين على المذهب الظاهري كارهين الاشتغال به.

#### 4- العودة إلى العمل بالمذهب المالكي خلال العهد الزياني :

استمر العمل بالمذهب الظاهري مع بقية خلفاء الموحدين، إلى أن كانت خلافة إدريس المأمون بن المنصور (624-629هـ/1227-1228م) حيث سعى إلى توطيد ملكه من طريق القضاء على سياسة أسلافه، فكتب إلى جميع العمال في بلاده يأمرهم قائلًا بأن: « كل ما فعله المهدي وتابعه عليه أسلافنا فهو بدعة ولا سبيل لإبقاء البدع »<sup>27</sup> وعمل على رفض تعاليم المهدي ولعنها والرجوع بالناس إلى مذهب الإمام مالك<sup>28</sup> استعطافا للرعية الناقمة عليه. ويبدو أن هذا الأمر الذي أقدم عليه المأمون، لم يلق معارضة قوية من طرف الموحدين ولم تترتب عليه أية معارضة أو بوادر انتقاص بل إن العكس هو الذي وقع، فقد أشاد الشعراء

بتصرفه ومدحوه في قصائد عديدة،<sup>29</sup> وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبو العلاء إدريس المأمون هذا هو الذي عقد لأبي محمد جابر بن يوسف شيخ بني عبد الواد على ولاية تلمسان سنة 627هـ/1230م، فاستبد بها بعد ذلك وأورثها بنيه من بعده واستقلوا بها سنة 633هـ/1236م وقطعوا دعوة الموحدين.

إن زوال الفلسفة الموحدية قد أفسح المجال أمام الفقهاء المالكية الذين عادوا إلى الاعتناء بالفروع وإحياء السنة والعناية بالمسائل الفقهية، فرغم سياسة الموحدين تجاه المذهب المالكي فقد كان المغاربة أشد تمسكا به، كما أن أهل المغرب الأوسط منذ العهود الأولى كانوا على مذهب الإمام مالك، قضاءً وفتياً وتديساً شديدي التمسك به، وهو ما جعل البكري يصف تلمسان بقوله: « ولم تزل تلمسان داراً للعلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك بن أنس رحمه الله »<sup>30</sup>.

أما في العهد الزياني فنجد أن سلاطين بني عبد الواد قد عمدوا إلى بناء المدارس لتدريس العلوم المختلفة خاصة منها ما تعلق بالمذهب المالكي، وذلك لرد الاعتبار لعلمائه الذين تعرضوا لمضايقات وابتلاءات زمن الموحدين،<sup>31</sup> وتعزيز مكانة المذهب في الدولة عن طريق تخريج علماء يعملون بما جاء فيه، وإن نظرة سريعة في كتب التراجم عن الذين تولوا التدريس في المدارس الزيانية من فطاحل علماء المالكية، خير شاهد على حرص سلاطين بني زيان على التمكين للمذهب المالكي بالمغرب الأوسط وإعادة إحيائه، وهو دليل على أن الحركة التعليمية بالمغرب الأوسط قد نشأت في كنف علماء المالكية الذين تخرج على أيديهم الكثير من طلبة العلم، وصاروا أئمة أعلاماً وأصحاب مؤلفات وفتاوى لا تخرج في الغالب الأعم عن حدود المذهب المالكي، منهم العلامة الشريف التلمساني، والعلامة الخطيب بن مرزوق الجد، والإمام المقري الجد، وأبو عثمان العقباني في جماعة كثيرة ممن طبقت شهرتهم الآفاق.

وكان سلاطين بني زيان متمسكين بإعادة المذهب المالكي للحياة العامة، من خلال بناء المدارس والمؤسسات الدينية واستقدام أشهر العلماء للتدريس بها، باذلين لهم كل ما يحتاجونه من دعم مادي ومعنوي، فقد كان لهم رعاية مستمرة بالعلم والعلماء، ويعد السلطان يغمراسن بن زيان أول من بدأ بتشجيع حركة استقطاب فقهاء وعلماء المالكية، وترغيبهم في القدوم إلى تلمسان، وذلك عن طريق الإغداق عليهم بالأموال والهدايا والجرايات، وتشجيعهم على التدريس والتأليف، وإن استقدامه « للفقيه المالكي أبي إسحاق بن يخلف التنسي إلى تلمسان لتدريس

العلوم الدينية، كان هدفه تثبيت قواعد المذهب المالكي ودعمه»،<sup>32</sup> ولما قدم هذا الأخير إلى تلمسان كان يجتمع إليه فقهاؤها ليأخذوا عنه العلم، فقد كان أبو إسحاق هذا واحد عصره علما ودينا<sup>33</sup> وكانت تأتيه الفتاوى حتى من إفريقية وتلمسان وهو بتتس.

وفي عهد السلطان أبي حمو موسى الأول وفد على تلمسان الفقيهان الكبيران ابنا الإمام، اللذان توليا التدريس في أول مؤسسة تربوية تقام في حاضرة بني زيان وسميت باسمهما، فقد جاء في ترجمة الأخوين ابني الإمام قول التنبكتي «العالمان الراسخان والعلمان الشامخان المشهوران شرقا وغربا الحافظان العلامتان، ذكرهما ابن فرحون فقال: أبو زيد شيخ المالكية بتلمسان العلامة الأوحده أكبر الأخوين المشهورين بأولاد الإمام التنسي البرشكي وهما فاضلا المغرب في وقتها»،<sup>34</sup> حيث قريهما أبو حمو موسى إليه، وبنى لهما مدرسة سماها باسمهما، وقد توارث سلاطين بني زيان حب تقريب العلماء وخدمتهم والاحتفاء بهم، فوجد السلطان أبا تاشفين الأول لما وفد عليه العالم الكبير أبو موسى عمران المشدالي، أعرف أهل عصره بمذهب مالك<sup>35</sup> أكرم نزله و ولاه التدريس بمدرسته الجديدة المعروفة بالمدرسة التاشفينية.

أما أبو حمو موسى الثاني فقد كانت له عناية خاصة بالعلم وأهله باعتباره ذا ثقافة واسعة وملما بالعديد من العلوم المختلفة، فكان يعقد مجالس خاصة لكبار العلماء لمناقشة قضايا العلم والفقه والسيرة النبوية<sup>36</sup>، ونال الفقهاء والعلماء عطفه وكرمه وازدهر الفقه المالكي في عهده بالمغرب الأوسط ازدهارا لم يكن من قبل، ولما أكمل بناء المدرسة اليعقوبية استدعى الشريف أبا عبد الله التلمساني الذي وصفه التنبكتي بقوله: «نسيح وحده، وفريد عصره، انتهت إليه إمامة المالكية بالمغرب وضربت إليه آباط الإبل شرقا وغربا، فهو علم علمائها ورافع لوائها»<sup>37</sup> وزوجه السلطان أبو حمو بابنته وكان يكثر من حضور مجالسه المتعددة الفنون، من بينها مذهبه الكلامي في إطار المذهب المالكي<sup>38</sup> الذي علا على كل مذهب في المغرب الأوسط.

## 5- مكانة الفقهاء الاجتماعية والعلمية وإنتاجهم الفكري بين القرنين (8-10هـ)

10هـ/14-16م):

أ. مكانة الفقهاء الاجتماعية:

تبرز مكانة المذهب المالكي في العهد الزياني خلال الفترة المدروسة من خلال كثرة الأعلام المالكية الذين حفلت بهم كتب التراجم التي تعود لهذه الفترة (8-10هـ/14-16م)، فقد عرفت

هذه المرحلة عددا من الفقهاء الذين تبوءوا منزلة مرموقة وعاشوا خلالها حياة اجتماعية حازوا فيها حظوة لدى الحكام والرعية على حد سواء، فنجد بأن سلاطين بني زيان قد رفعوا من شأن الفقهاء وأفسحوا لهم المجال لبث علومهم وتدريسها، وساعدوهم على ذلك ببناء المدارس والإنفاق عليها وترتيب الجرايات لهم والرفع من شأنهم عن طريق تعيينهم في وظائف الخطابة والقضاء والفتيا، بل واتخاذ البعض منهم جلساء في مجالسهم السلطانية، وقبول شفاعتهم والجلوس في مجالس دروسهم والمشى في جنازتهم، وغير ذلك من الأمور التي تبرز مكانة هؤلاء الفقهاء الإجتماعية لدى الطبقة الحاكمة.

بلغ الفقهاء مكانة عليا من التقدير والاحترام من طرف الخاصة والعامة لوقوفهم مع الحق، مما جعل السلاطين يسندون لهم مهام إدارية كالسفارة والحسبة ومراقبة الأسواق والقضاء، كما كان العديد من العلماء يتصف بالجرأة في قول الحق، حيث تشير كتب التراجم والمصنفات النوازلية إلى العديد من الوقائع التي تسجل أشكال الرفض الذي كان بعض الفقهاء يبديه تجاه ممارسات السلطة مما زاد في هيبة واحترام الناس لهم، بالإضافة إلى سعيهم في قضاء حوائج الناس والشفاعة لهم عند السلطان<sup>39</sup> ووقوفهم مع قضايا المجتمع، مثلما فعل الفقيه أبو زيد عبد الرحمن بن الإمام عندما ندد السلطان أبو الحسن المريني الناس إلى الإعانة بأموالهم على الجهاد وكانوا في ضيق فقال له: لا يصح لك هذا حتى تكنس بيت المال، وتصلي فيه ركعتين كما فعل علي بن أبي طالب<sup>40</sup> فرجع السلطان عن قراره وعدل عنه، فحفظ الناس لأبن الإمام هذا الموقف وازداد بسببه رفة في أعينهم ومحبة في قلوبهم.

وقد أشارت كتب التراجم إلى أن الفقيه العالم الشريف التلمساني كان مهيبا محببا جعل الله محبته في القلوب، فكل من رآه أحبه وإن لم يعرفه، وكان ينصر المظلوم ويقضي حوائج الناس، ومما يحكى عنه أنه قال « لبعض الملوك وقد أمر بضرب فقيه: إن كان عندك صغير فهو عند الناس كبير وإنه من أهل العلم، فنجا الفقيه وسرح مكرما»<sup>41</sup> ولما كان أبو حمو في أول أمره، دخل عليه بعض المرابطين ولم يبايعه مثلما بايعه الناس، فغضب السلطان من تصرفه، وأراد به شرا لولا أن الفقيه أبا عبد الله الشريف تدخل لإيضاح موقف المرابط قائلا: « هذه عادته مع من تقدم من الملوك وهو من أهل الله، فانكسر غضبه وأكرم المرابط وولاه قبيلة كلها



«<sup>42</sup> وهو ما يدل على مكانة هذا العالم عند الناس وعند الملوك لأنه لم يكن يسألهم حاجة لنفسه ولا يكلمهم إلا بما يسوغ شرعا.

وعندما سجنه السلطان المريني أبو عنان، وجاءه شيخ أعراب افريقية سأله ماذا يقول الناس عني في افريقية؟ فقال له: خيرا، غير أنهم سمعوا بسجنك عالما شريفا كبيرا القدر فلامك فيه العامة والخاصة، فأسرّع بإطلاق سراحه، وما زال يعتذر له عنها حتى مات<sup>43</sup> بعد أن عرف مكانته بين الناس.

### ب. مكانة الفقهاء العلمية وإنتاجهم الفكري:

أما مكانتهم العلمية فنظروا من خلال كثرة تلاميذهم ووزارة تأليفهم في العديد من العلوم المختلفة، كما تظهر أيضا في اعتناء وحفاوة سلاطين بني زيان بهم، لأنهم كانوا يتميزون بالنزعة العلمية والثقافية والعناية الدائمة بتشجيع الفقهاء والعلماء والأدباء، ويستقبلونهم من مختلف الحواضر المغربية والأقطار الإسلامية<sup>44</sup> ويتجلى لنا ذلك من خلال تراجم الأعلام الذين عاشوا ما بين القرنين الثامن والعاشر الهجريين، ومن خلال مؤلفاتهم التي تركوها كشاهد على علو كعبهم وطول باعهم العلمي.

فمن علماء المالكية الذين طار ذكرهم في الآفاق واشتهروا شرقا وغربا، الفقيهان العالمان ابنا الإمام أبو زيد عبد الرحمن (ت743هـ/1243م) وشقيقه أبو موسى عيسى (ت750هـ/1349م) اللذان بدءا رحلتهم في طلب العلم نحو المشرق، فلقيا علاء الدين القونوي، وجلال الدين القزويني صاحب البيان، وسمعا صحيح البخاري على الحجار، وقامت بينهما وبين تقي الدين بن تيمية مناظرة ظهر فيها عليه<sup>45</sup>، وبعد أن «حصل علوم شتى نقلية وعقلية، ورأسا بدمشق، وكان لهما بالشام والحجاز ومصر صيت عظيم»<sup>46</sup> عادا إلى المغرب، ودخلا تلمسان في أول المائة الثامنة، وأظهرا علمهما بها حتى صار أبو زيد عبد الرحمن شيخ المالكية بها، ونظرا لمكانتهما العلمية الكبيرة فقد اختص بهما أبو حمو موسى الأول<sup>47</sup> وبني لهما المدرسة المعروفة باسمهما، وقد أشار من ترجم لهما إلى أنهما صنفا تصانيف مفيدة<sup>48</sup> في عدة علوم، لكنهم لم ينقلوا إلينا عناوين كتبهم سوى أن أبا زيد ألف شرحا على مختصر ابن الحاجب في الفروع، فقد شغلهم التدريس عن التأليف فتخرج على يدهم نخبة من العلماء أمثال: المقرئ الكبير، والشريف أبو عبد الله التلمساني، والآبلي، وسعيد العقباني وابن مرزوق الجد وغيرهم.

ومنهم أبو عمران المشدالي (ت 745هـ/1345م) الذي يعد من كبار الفقهاء وخيار العلماء والصلحاء، ذكره ابن خلدون في البغية فقال: «لم يكن في معاصريه أحد مثله علما بمذهب مالك، وحفظا لأقوال أصحابه وعرفانا بنوازل الأحكام، وصوابا في الفتيا، ولقد بز جميع فقهاء المغرب في مسألة الركاب المموه بالذهب غرابية نقل واستدلال عقل»<sup>49</sup>، وبسبب هذه المكانة العلمية العالية، احتفل به السلطان أبو تاشفين عندما قدم عليه بتلمسان « فأكرم نزله، وأدام المبرة به والحفاية بجانبه وولاه التدريس بمدرسته الجديدة»<sup>50</sup> فكان يدرس عدة علوم كالفقه والحديث والفرائض وغيرها، وقد اعتمد الوثنرسي على فتاويه ونقلها في المعيار، كما أن له تأليف في اتخاذ الركاب من خالص الفضة، وقد بقي رحمه الله بتلمسان حتى وفاته.

أما العالم المتقن أبو عبد الله الشريف التلمساني (ت 771هـ/1369م) فقد نال عناية وعطف السلطان أبي حمو موسى الثاني، وعلت مكانته عنده، فقد استدعاه من فاس واستقبله بحفاوة وتلقاه « براحتيه وأصهر له في بنته فزوجها له وبنى له مدرسته»<sup>51</sup> وتبرز مكانة الشريف التلمساني من خلال أقوال من ترجموا له، فقد حلاه ابن مريم بقوله: « انتهت إليه إمامة المالكية بالمغرب، وضربت إليه آباط الإبل شرقا وغربا، فهو علم علمائها ورافع لوائها»<sup>52</sup> واعترف له شيخه الأبي بكثره علومه التي درسها ونبغ فيها فقال: « قرأ علي كثير شرقا وغربا، فما رأيت فيهم أنجب من أربعة، أبو عبد الله الشريف أنجحهم عقلا وأكثرهم تحصيلا»<sup>53</sup> ولما فسر الشريف القرآن بحضرة السلطان أبي عنان اندهش بما أتى به وقال عند فراغه: إني لأرى العلم يخرج من منابت شعره<sup>54</sup> قال عنه يحي بن خلدون كان « لا يعزب عن علمه فن عقلي إلا وقد أحاط به»<sup>55</sup> وحتى إن الأبي كان إذا أشكلت مسألة على الطلبة يقول لهم: انتظروا أبا عبد الله الشريف لينظر فيها، لاشتهاره بالبحث الدقيق، وللشريف التلمساني تأليف منها: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، وشرح جمل الخونجي في المنطق شرحا عجيبا.

ومن فقهاء القرن التاسع الهجري محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت 871هـ/1466م) يكنى بأبي عبد الله الإمام الحاج، من فقهاء تلمسان وعلمائها البارعين، حاز على منصب قاضي الجماعة بتلمسان، بعد أن أخذ العلم عن أكابر علمائها أمثال جده قاسم العقباني، ولم تشر المصادر إلى بقية شيوخه واكتفت بكلمة " وغيره" أي من علماء تلمسان، فنال العلم المطلوب في مختلف أصناف العلوم والفنون ليصل إلى منزلة علماء

وفقهاء تلمسان<sup>56</sup> ومن تلامذته الذين أخذوا عنه، نجد أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي صاحب المعيار، وأحمد بن حاتم وغيرهما، وذكره الشيخ زروق في كناشته فقال: كان فقيها عارفا بالنوازل<sup>57</sup> حيث اعتمد عليه الونشريسي كمصدر من المصادر التي استقى منها مادة كتابه المعيار.

ومنهم محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد (ت842هـ/1439م) من مواليد تلمسان، رحل في طلب العلم إلى المشرق فلقي الحافظ بن حجر العسقلاني وأخذ عنه، كان عالما بمذهب مالك، وأصوليا محققا، وحافظا للحديث، ومفسرا للقرآن الكريم، « كان رحمه الله آية في تحقيق العلوم والاطلاع المفرط على المنقول والقيام التام على الفنون بأسرها، أما الفقه فهو فيه مالك ولأزمة فروعه حائز ومالك، فلو رآه الإمام مالك لقال له تقدم فك العهد والولاية، وتكلم فمذك يسمع فقهي بلا محالة »<sup>58</sup> وقد ترك عدة مؤلفات تشهد له بتضلعه في العديد من العلوم منها كتاب المفاتيح المرزوقية في حل أقفال وخبايا الخزرجية، وتفسير سورة الإخلاص، وبعض الأراجيز منها أرجوزة الروضة في الحديث، وأرجوزة في الميقات سماها المقنع الشافي، وشروح على البردة وغيرها من التأليف الدالة على إحاطته بعدة فنون.

ومن فقهاء القرن العاشر الهجري، أبو عثمان سعيد بن أحمد المقرئ (ت928هـ/1522م)، عالم تلمسان في وقته، ولد بتلمسان وأخذ عن علمائها أمثال سيدي محمد بن عبد الرحمن الوهراني، وسيدي شقرون بن هبة الوجدجي<sup>59</sup>، وسيدي عمر الراشدي، وعن أبي مالك الونشريسي، وأبي الحسن، وأبي محمد الزقاق وغيرهم<sup>60</sup>، كما أخذ عن والده أحمد، مما يشير كما ذكر أحد الباحثين<sup>61</sup> إلى مشاركة والده في تنشيط الحركة العلمية بتلمسان، وقد ترجم له تلميذه ابن مريم المديوني فقال: « فقيه تلمسان وعالمها ومفتيها وخطيبها بالجامع الأعظم خمسا وأربعين سنة... كان علامة في التوحيد والفقه... وكان ذا عفة وصيانة وهمة وقريحة، أتقن كل علم »<sup>62</sup> اشتغل بالتدريس وتخرج على يديه الكثير من العلماء منهم ابن أخيه أحمد المقرئ صاحب كتاب نفع الطيب، ومنهم ابن مريم صاحب كتاب البستان، ومنهم محمد بن قاسم الحوبل، والحاج بن مالك العبادي، وأحمد بن أبي عبد الله اليزناسي<sup>63</sup> وخلق كثير مما يدل على كثرة عطائه وجزارة علمه، وعلو مكانته.

ومنهم الفقيه المالكي المحدث، الخطيب السبط محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني (ت 920هـ/1514م) ترجم له أبو عبد الله بن العباس فقال هو « آخر علماء قطرنا الآخذ من كل فن بأوفر نصيب الحائز قصب السبق في ذلك ... صدر الحفاظ المبرزين وإمام الجهادة النقاد المتقنين»<sup>64</sup> وهو سبط ابن مرزوق الحفيد، ولد بتلمسان ونشأ بها، وتبرز مكانة هذا العالم الفقيه من خلال الشيوخ الذين تلقى العلم عنهم أمثال خاله ابن مرزوق الكفيف الذي يعد من أعيان فقهاء المالكية بتلمسان، كما أخذ العلم أيضا عن أبي عبد الله بن العباس<sup>65</sup>، أحد علماء تلمسان في النحو واللغة.

كانت عناية علماء المغرب الأوسط بشتى فنون العلوم الدينية، كالفقه والتفسير والحديث وعلومه، وعلم القراءات، وقد ألفوا فيها مؤلفات كثيرة.

#### 6- ظهور التيار الاجتهادي في الفقه خلال العهد الزياني :

الاجتهاد في عرف الفقهاء هو استقراغ الفقيه الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم<sup>66</sup>، ويرى كثير من الباحثين في تاريخ الفقه الاسلامي أن باب الاجتهاد قد أغلق مع القرن الرابع ونهاية القرن الخامس الهجري<sup>67</sup> لبيدأ عصر التقليد والتزام مذاهب المتقدمين، بعد استقرار المدارس الفقهية المختلفة، حيث اتخذ الفقهاء أقوال أئمة المذاهب نصوصا لا يخرجون من دائرتها، وأصبح من كانت له قوة على فهم كلام الإمام الذي يتبعه والتفرع عليه مجتهدا مقيدا أو مجتهد المذهب، وتتوسي الاجتهاد المطلق.

والحقيقة أن مسألة غلق باب الاجتهاد المطلق بعد القرن الرابع الهجري، هي مسألة اختلف فيها الباحثون، حيث يرى البعض منهم «أن المجتهد المطلق لم يوجد من لدن القرن الرابع، وإنما هم أهل الاجتهاد المقيد وهم مجتهدوا المذهب المقيدون بقواعد مذهب إمامهم»<sup>68</sup> والترجيح بين أقوال فقهاء المذهب الواحد، بينما يرى البعض الآخر أن الاجتهاد المطلق ممكن « وأنه لا يجوز أن يخلو زمان من مجتهد قائم بحجج الله يبين للناس ما نزل إليهم.... بل لا بد أن يكون في كل قطر من يقوم به الكفاية لأن الاجتهاد من فروض الكفاية»<sup>69</sup> وعليه فإن غلق باب الاجتهاد لا يتماشى مع روح الشريعة الإسلامية.

وقد ظهر تيار الاجتهاد بتلمسان ممثلا في بعض الفقهاء الذين رحلوا في طلب العلم شرقا وغربا حتى توسعت مداركهم وأصبحوا أئمة أعلاما تشد إليهم الرحال، لكن نزعة الاجتهاد لدى علماء المغرب الأوسط خلال الفترة المدروسة (8-10هـ/14-15م) لم تخرج في عمومها عن دائرة المذهب المالكي، ولم تصل بهم إلى درجة الاجتهاد المطلق - مثلما وصل إليها الأئمة الأربعة المشهورين - التي تمكنهم من تأسيس مذاهب خاصة بهم، بل كل ما في الأمر أنه كان لهم اختيارات واجتهادات خالفوا فيها إمامهم، بعد أن ترجح عندهم الدليل مع غيره، ويبدو أن سبب ظهور هذا التيار يعود بالدرجة الأولى إلى تطور المذهب المالكي نحو المرونة، وبعد فقهاؤه عن الجمود، مستفيدين مما تعرضوا له من امتحانات في العهد الموحيدي<sup>70</sup>، فطرحوا قضايا مذهبهم وأفكارهم، من خلال مقاييس جديدة توفق بين النظرة الشرعية والواقع المعيش.

فمن بين الفقهاء الذين بلغوا درجة الاجتهاد ابني الإمام أبو زيد عبد الرحمن (ت 743هـ/1343م) وشقيقه أبو موسى عيسى (ت 750هـ/1349م) « فاضلا أهل المغرب في وقتها... كانا يذهبان إلى التجديد و يتركان التقليد»<sup>71</sup> فقد كان أبو زيد بن الإمام يرى بالاجتهاد المخصوص الذي يتقيد صاحبه بمذهب إمامه، وجرت بينه وبين أبي موسى عمران بن موسى المشذالي مناظرة في ذلك نقلها المقرئ في النفع<sup>72</sup>، احتج فيها أبو زيد باجتهاد ابن القاسم بالنظر إلى مذهب مالك، والمزني إلى الشافعي، ومما يشهد لهذين العالمين ببلوغهما درجة الاجتهاد قول التتبكتي: « الشيخان الراسخان الشامخان العالمان المفتيان الشقيقان، الفقيه العلامة آخر صدور أعلام أهل المغرب بشهادة أهل الإنصاف شرقا وغربا، أبو زيد والعلامة النظار آخر أهل النظر وجامع أشتات المعارف أبو موسى ابني الإمام»،<sup>73</sup> اللذين كانا يقومان بتفقيح المسائل الفقهية، وتوضيح غامضها عن طريق العودة إلى أصولها.

وأما العالم المجتهد محمد بن محمد بن أحمد المقرئ (ت 759هـ/1358م) فقد «عد من العلماء المجتهدين في إطار المذهب المالكي، فهو قد قارن بين فروع المذاهب الأربعة وناقش من سبقه في مقاصد الشريعة وقواعدها وأحكامها، وربط الفروع بالقواعد وكان يقدم خلاصة عمله النقدي لأقوال الفقهاء، فكانت له مواقف اجتهادية في حدود المذهب المالكي»<sup>74</sup> معترضا على بعض آراء شهاب الدين القرافي، فابتكر بذلك طريقة جديدة في خدمة فقه الإمام مالك.

ومنهم الشريف أبو عبد الله التلمساني (ت 771هـ/1370م) الذي تقلد منصب الإمامة والفتوى لرسوخ قدمه في العلم وامتلاكه أدوات الاجتهاد « إذ كان عالما بعلم جمة من المنقول والمعقول، بلغ رتبة الاجتهاد»<sup>75</sup> لذلك كانت ترد عليه أسئلة فقهية من أئمة العلم عن طريق المراسلات من مختلف البلدان<sup>76</sup>، فكان يجيب عنها ويكشف غموضها، فقد كان كثير البحث والنظر « وممن صرح ببلوغه درجة الاجتهاد، عصره الإمام الخطيب ابن مرزوق الجد في رسالته التي رد فيها على أبي القاسم الغبريني، وأثنى عليه كثيرا»<sup>77</sup> ولا غرابة في ذلك فقد شهد له شيوخه كلهم بوفرة العلم والعقل وحضور الذهن وكثرة التحصيل.

ومنهم ابن مرزوق الحفيد (ت 814هـ/1167م) الذي أشار الحفناوي إلى بلوغه درجة الاجتهاد بقوله: « الإمام الحافظ بقية النظار والمجتهدين»<sup>78</sup> اتسع فهمه لإدراك المذاهب الفقهية عامة والمذهب المالكي خاصة، حتى بلغ درجة كبيرة من الاجتهاد في الفقه والعقيدة، وذكره ابن مريم بقوله: « العلامة الحجة الحافظ المحقق الكبير الثقة الثابت النظار...الفقيه المجتهد الأبرع الأصولي المفسر المحدث الحافظ المسند... سيد العلماء الجلة... الجامع بين المعقول والمنقول»<sup>79</sup>، وقد عرف بكثرة تأليفه خاصة ما تعلق منها بالفقه.

ومنهم العلامة قاسم بن سعيد بن محمد العقباني (ت 854هـ/1450م) الذي كان حافظا قدوة مجتهدا، وكانت الفتوى تدور عليه بتلمسان<sup>80</sup>، ترجم له تلميذه القلصادي فقال: « شيخنا وبركتنا الإمام الفقيه المعمر، ملحق الأصاغر بالأكابر، العديم النظراء والأقران، المرتقي درجة الاجتهاد بالدليل والبرهان»<sup>81</sup> حصل العلوم حتى بلغ درجة الاجتهاد، وكانت له اجتهادات خارج المذهب المالكي<sup>82</sup>، دفعت بمعاصره ابن مرزوق الحفيد إلى منازعته فيها.

## 7- خاتمة:

وكخاتمة لهذا البحث يمكننا أن نخلص إلى أن المذهب المالكي وفقهائه، واجهوا قبيل العهد الزياني معارضة شديدة من طرف خلفاء الدولة الموحدية، الذين كانت نيتهم محو المذهب المالكي وإحلال المذهب الظاهري مكانه، لأن فكرة إنكار الرأي في الفروع الفقهية متأصلة منذ عهد ابن تومرت، وقد عانى فقهاء المالكية في عهد الخليفة الموحي يعقوب المنصور معاناة

شديدة، وتعرضت كتبهم للإحراق وتم إبطال العمل بالمذهب المالكي حتى كاد أن يختفي، وطغى المذهب الظاهري بالمغرب.

أما في العهد الزياني فقد عاد العمل بالمذهب المالكي وكثر المشتغلون به، ويرجع ذلك إلى عناية سلاطين بني عبد الواد بفقهاء المالكية، حيث كانوا يستقدمونهم إلى عاصمتهم ويحيطونهم برعايتهم، ويوفرون لهم كل ما يحتاجونه، كما ساعدوا على انتشار المذهب المالكي عن طريق بناء المؤسسات الدينية والمدارس التعليمية التي تقوم على تخريج العلماء والإطارات لتعيينهم في مناصب الدولة.

وقد حظي فقهاء المذهب المالكي بمكانة اجتماعية عالية، حيث نالوا إعجاب وتقدير الخاصة والعامة، بسبب مكانتهم العلمية التي رفعتهم عند السلاطين، كما أنهم حظوا باحترام المجتمع لهم، فقد كانوا يسعون في حوائج الناس، ويتوسطون لهم عند الحكام.

وكان من نتيجة هذا الاهتمام بالمذهب المالكي من طرف سلاطين بني زيان أن ظهر تيار الاجتهاد بتلمسان ممثلا في بعض الفقهاء الذين رحلوا في طلب العلم شرقا وغربا حتى توسعت مداركهم وأصبحت أئمة أعلاما تشد إليهم الرحال، وتعد عليهم الخناصر نظرا لبلوغهم درجة الاجتهاد.

### الهوامش:

<sup>1</sup> محمد علي التاهنوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج:1، تح: علي دحروج، بيروت، ط:1، ص:1282.

<sup>2</sup> علي بن محمد الجرجاني: معجم التعريفات. تح: محمد صديق المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د. س. ص: 141.

<sup>3</sup> محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، د، ت، ص: 6.

<sup>4</sup> سورة الأعراف، الآية: 179.

<sup>5</sup> سورة، طه، الآية، 27، 26.

<sup>6</sup> محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الاسلامي، ج:1، دمشق: دار الخير، 2006م، ط: 2، ص: 21.

<sup>7</sup> أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، مسند الإمام أحمد، ج: 28، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 2001م، ص: 75.

<sup>8</sup> جمال الدين أبو الفضل، ابن منظور، لسان العرب، مج: 5، القاهرة: دار المعارف، د، ت، ص: 3450.

- <sup>9</sup> محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص: 6.
- <sup>10</sup> سورة النساء، الآية، 83.
- <sup>11</sup> أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، ج: 13، ص: 622.
- <sup>12</sup> عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، وضع حواشيه، فادي نصيف، وطارق يحي، بيروت: دار الكتب العلمية 2000م، ط: 1، ص: 9.
- <sup>13</sup> وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، ج: 1، دمشق: دار الفكر 1985م، ط: 2، ص: 16.
- <sup>14</sup> عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة. مراجعة: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، 2001م، ص: 563.
- <sup>15</sup> ابن تومرت: أبو عبد الله محمد بن عبيد الله بن تومرت البربري المصمودي الهرغي، الخارج بالمغرب المدعي أنه حسني علوي، وأنه الإمام المعصوم المهدي، مؤسس دولة الموحدين، وكان جل ما يدعو إليه الاعتقاد على رأي الأشعري. ينظر: سير أعلام النبلاء. ج: 19، تح: شعيب الأرنؤوط، ونعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة ط: 11، 1996م. ص: 539.
- <sup>16</sup> أبو عبد الله بن الخطيب السلماني، رقم الحلل في نظم الدول، تونس: المطبعة العمومية 1316هـ. ص: 57.
- <sup>17</sup> ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. ترج: كارل يوحنا تورنبرغ، أوبسالة: دار الطباعة المدرسية 1893. ص: 127.
- <sup>18</sup> محمد المنوني، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر 1977م، ط: 2، ص: 52.
- <sup>19</sup> يوسف بن عبد المؤمن: أبو يعقوب الكومي الموحد، كان فقيها حافظا متقنا، لكنه كان ميالا إلى الحكمة والفلسفة. ينظر: ابن خلكان، المصدر السابق، ج: 7، ص: 130.
- <sup>20</sup> عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الكتاب الثالث، تح: محمد سعيد العريان، ص، ص: 355، 356.
- <sup>21</sup> المقصود هنا هو المذهب الظاهري، القائم على اتباع ظاهر النصوص، وقد ظهر هذا المذهب على يد داوود الظاهري (ت 270هـ) ببغداد، أما في المغرب الإسلامي فقد كان زعيمه ابن حزم (ت 456هـ) في الأندلس. ينظر: أحمد بكير محمود، المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، بيروت: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1990م. ص: 135.
- <sup>22</sup> أبو يوسف يعقوب: الخليفة الموحد الثالث، تلقب بالمنصور وفي عهده كانت وقعة الأرك سنة 591هـ التي انتصر فيها المسلمون على النصارى، كانت وفاته بمرآش سنة 595هـ. ينظر: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط: 1، 1979م. ، المصدر السابق، ص: 159.
- <sup>23</sup> عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الكتاب الثالث، تح: محمد سعيد العريان، ص: 355.



- 24 عبد الواحد المراكشي، المصدر نفسه، ص: 355.
- 25 السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج:3، تح: ولدي المؤلف، جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب 1955م، ج:1، ص:182.
- 26 عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص: 354.
- 27 ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص: 198.
- 28 عبد الرحمن الجبالي، تاريخ الجزائر العام، ج:2، بيروت: دار مكتبة الحياة ط:2، 1965م، ج:2، ص:314.
- 29 محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر الموحدين، ج:5، مصر: مكتبة الخانجي، د. ط، ص: 372.
- 30 البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب. وهو جزء من كتاب المسالك والممالك. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.، ص: 77.
- 31 صالح بن قربة وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، الجزائر دار القصة للنشر 2007م، ص:140.
- 32 عبد الرحمن بالأعرج، العلاقات الثقافية بين دولة بني زيان والممالك، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008/2007م، ص: 43.
- 33 التتسي، نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان. تح: محمود آغا بوعبيد، تلمسان: موفم للنشر 2011م، ص، ص: 126، 127.
- 34 أحمد بابا التتبيكي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، طرابلس: دار الكتاب 2000م، ط:2، ص:245.
- 35 التتسي، المصدر السابق، ص: 141.
- 36 فيلالي، تلمسان في العهد الزياني. ج:1، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002م، ج:1، ص:323.
- 37 التتبيكي، المصدر السابق، ص، ص: 432، 433.
- 38 فيلالي، المرجع السابق، ج:1، ص:323.
- 39 محمد بن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريّا خيسوس بيغويرا، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981م. ص: 322.
- 40 المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب. ج:5، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1988م، ج:5، ص: 221.
- 41 التتبيكي، المصدر السابق، ص: 437.
- 42 التتبيكي، المصدر نفسه، ص: 438.
- 43 التتبيكي، المصدر السابق، ص: 439.
- 44 فيلالي، المرجع السابق، ج:1، ص:319.
- 45 المقري، المصدر السابق، ج:5، ص: 216.

- <sup>46</sup> ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مر: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1908م، ص: 123.
- <sup>47</sup> المقرئ، المصدر السابق، ج: 5، ص: 216.
- <sup>48</sup> ابن مريم، المصدر السابق، ص: 123.
- <sup>49</sup> يحيى بن خلدون، بغية الرواد، في ذكر الملوك من بني عبد الواد. مج: 1، الجزائر: مطبعة، فونتانا الشرقية، 1903م. ج: 1، ص: 72.
- <sup>50</sup> التنسي، المصدر السابق، ص: 141.
- <sup>51</sup> التنسي، المصدر نفسه، ص: 432.
- <sup>52</sup> ابن مريم، المصدر السابق، ص: 127.
- <sup>53</sup> التنبكتي، المصدر السابق، ص: 435.
- <sup>54</sup> التنبكتي، المصدر نفسه، ص: 436.
- <sup>55</sup> يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج: 1، ص: 57.
- <sup>56</sup> نصر الدين بن داود، بيوتات العلم بتلمسان من القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: 2009/2010م، ص: 84.
- <sup>57</sup> التنبكتي، المصدر السابق، ص: 548.
- <sup>58</sup> ابن مريم، المصدر السابق، ص: 201.
- <sup>59</sup> شقرون الوجدجي: محمد شقرون بن هيبه الوجدجي التلمساني، فقيه نوازلي، له شرح على التلمسانية في الفرائض وكان عارفا بالأصلين والبيان والمنطق. ينظر: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال، ج: 2، تح: محمد الأحمدى أبو النور، القاهرة: دار التراث، ص: 215.
- <sup>60</sup> ابن القاضي، درة الحجال، ج: 3، المصدر نفسه، ص: 300.
- <sup>61</sup> نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص: 71.
- <sup>62</sup> ابن مريم، المصدر السابق، ص: 104، 105.
- <sup>63</sup> ابن مريم، المصدر نفسه، ص: 104.
- <sup>64</sup> ابن مريم، المصدر نفسه، ص: 251.
- <sup>65</sup> ابن مريم، المصدر نفسه، ص: 259.
- <sup>66</sup> محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. ج: 2، تح: سامي بن العربي الأثري، الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ط: 1، 2000م، ص: 1025.
- <sup>67</sup> علي بن محمد الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام. ج: 4، تعل: عبد الرزاق عفيفي، المملكة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط: 1، 2003م، ص: 287.

- 68 محمد بن الحسن الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي. ج:2، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 1995م، ص:511.
- 69 الشوكاني: المصدر السابق، ج:2، ص:1035.
- 70 فيلاي، المرجع السابق، ج:1، ص:380.
- 71 ابن مريم، المصدر السابق، ص:124.
- 72 المقري، المصدر السابق، ج:5، ص:218.
- 73 التنبكتي، المصدر السابق، ص:248.
- 74 بن داود نصر الدين، المرجع السابق، ص:69.
- 75 التنبكتي، المصدر السابق، ص:431.
- 76 الونشريسي، المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب ج.2، بإشراف: محمد حجي، الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية 1981م ، ج:11، ص:364.
- 77 التنبكتي، المصدر السابق، ص:431.
- 78 أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف. ج:1، الجزائر: مطبعة بيبير فونتانا الشرقية 1906م، ص:129.
- 79 ابن مريم، المصدر السابق، ص، ص:201،202.
- 80 ابن القاضي، المصدر السابق، ج:3، ص:282.
- 81 أبو الحسن علي القلصادي، رحلة القلصادي، تح: محمد أبو الأجفان، تونس: الشركة التونسية للتوزيع 1978م، ص:106.
- 82 ابن مريم، المصدر السابق، ص:147.